الأمم المتحدة

E/2005/NGO/24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 May 2005
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥
نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*
"تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة: التقدم المحرز والتحديات والفرص"

بيان مقدم من راهبات سيدة نامور وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الجاري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2005/100.

140605 140605 05-36562 (A)
0536562

بيـــان

تقدم منظمتي هذا البيان باسم تحالف من المنظمات غير الحكومية العاملة في حقل التنمية الاجتماعية الأعضاء في لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي أشغل منصب رئيسها الحالي. وتمثل هذه اللجنة نحو خمس وأربعين منظمة إنسانية يعمل عديد من أعضائها مع الناس والمجتمعات المحلية التي تعيش في فقر مدقع في كل البلدان تقريبا، في الشمال والجنوب. واللجنة ممتنة لإتاحة هذه الفرصة لها كي تدلي بهذه التعليقات الموجزة التي كلنا ثقة بأنها ستفيد الدول ذات السيادة في صنع قراراتها المتعلقة بإنهاء الفقر المدقع ضمن بلدانها. وتكتسي الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان الألفية أهمية حيوية لأنهما يمثلان أوضح مؤشر حتى اليوم عن توافق الآراء العالمي على ضرورة إنهاء الفقر المدقع. وفي هذا الظرف، من الحيوي إعادة تفعيل توافق الآراء هذا. وتحقيقا لهذا الهدف ستواصل أوساط المنظمات غير الحكومية العمل بشكل حثيث مع الحكومات وغيرها من الكيانات على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل تنفيذ ورصد الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب على أوساط المنظمات غير الحكومية أن تواصل الاضطلاع بدور حيوي في عملية الاستعراض الحالية وفي التخطيط الجاري من أجل تنفيذ إعلان الألفية بالكامل.

وتعتبر لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لمؤتمر المنظمات غير الحكومية الخبرةَ الإيجابية للجنة التنمية الاجتماعية الـ ٤٣ الأخيرة مثالا على عمل الحكومات مع المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق هدف سامٍ، منجزين معاً بذلك أكثر مما يمكن أن يحققه كل منهما منفردا. ومنذ لحظة انطلاق هذه العملية تلتقي قيادةُ اللجنة أوساطَ المنظمات غير الحكومية وتقدم لها المعلومات ذات الصلة. وقد نشطت الحكومات الأعضاء في السعي وراء خبرة وتجربة المنظمات غير الحكومية كما حثت أوساطَ هذه المنظمات على ممارسة دورها الاستشاري بالكامل. وفي المنحى نفسه، احترمت هذه المنظمات الدور الذي يعود إلى الحكومات الأعضاء الاضطلاع به عن حق في صنع القرار.

وكما بات عديد من الحكومات يعلم اليوم، فوراء جميع المنظمات الأهلية غير الحكومية تقريبا تاريخ طويل من مواكبة مجتمعات الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أدق المهام التي تكفل بقاءهم ضمن أسرهم، محرزة ما أمكن من تقدم لصالحهم ولصالح أولادهم.

وتتمتع المنظمات غير الحكومية بالخبرة في توجيه المشاريع الإنمائية الكبيرة والصغيرة في المجتمعات المدنية والريفية؛ وعلمتها التجربة ما هي المشاريع التي تصلح وتلك التي

لا تصلح؛ كما تعلم أن ثمة بشراً لا يستغنى عنهم يحيون ويموتون فيما نحن ننتظر تفعيل استراتيجيات أكثر شمولا للقضاء على الفقر.

وهدفَ إعلانُ منتدى المنظمات غير الحكومية الصادر في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى الحفاظ على روح مؤتمر كوبنهاغن. وقد آلت أوساط المنظمات غير الحكومية على نفسها القيام بذلك عن طريق:

- العمل من أجل إنشاء شراكات مفتوحة بين المجتمع المدني والحكومات
- العمل على جعل الناس وحقوق الإنسان في صُلب عملية التنمية
- الترويج للاستثمار المتكافئ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- كفالة إشراك ومشاركة جميع المعنيين بالسياسات الحكومية.

لا تزال هذه هي تعهداتنا؛ وعلى أساس هذه التعهدات سنبقى منفتحين على دخول طائفة متنوعة من الشراكات.

لقد ذكرنا لأعضاء اللجنة في شباط/فبراير أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغ عام ٢٠١٥ لا يشكلان بالنسبة لنا نحن المنظمات غير الحكومية العاملة في حقل التنمية الاجتماعية، سوى بلوغ منتصف الطريق. وطالبنا بأن تلتزم الحكومات في عام ٢٠٠٥ بعقد اجتماعي عالمي يرسخ تحقيقَ الأمن للجميع في تعهد بتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع، ويصبو إلى أبعد من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق كامل الوعود التي قُطعت في كوبنهاغن لشعوب العالم الفقيرة.